



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

أستاذ محاضر -ب-، مخبر بحث الطرق
الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة
الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية
المستدامة، جامعة الجلفة (الجزائر)

واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر

The reality and challenges of financial inclusion in Algeria

فضيل البشير ضيف*، dif.fodilbachir@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/29

تاريخ القبول: 2020/05/20

تاريخ الإرسال: 2020/02/07

الكلمات المفتاحية

ملخص

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز القدرات وإمكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقرضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول.

حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر، من خلال دراسة كل من مفهوم الشمول المالي، ومبادئ وأهميته ماهية الشمول المالي، وقد توصلنا إلى وجود عقبات تحول دون الشمول المالي مما استلزم الأمر وضع توصيات تستدعي ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيم ورفع مستوياته.

تصنيف JEL: E50 ؛ F33 ؛ G01 ؛ G21

Abstract

Financial inclusion has become increasingly important internationally, especially after the global financial crisis of 2008. In this context, financial inclusion has attracted the interest of international financial institutions, central banks and monetary institutions, as well as other issues of equal importance, such as capacity building for SMEs, establish credit bureaus and the exchange of investor and borrower data between countries for better protection of economies.

In this regard, the present work tends to examine the reality of financial inclusion in Algeria, focusing on the concept of financial inclusion, its principles and its importance. At the end of this work, we came to the existence of barriers to financial inclusion. This fact has led us to develop a number of recommendations aimed at activating mechanisms to promote financial inclusion in Algeria

Keywords

Financial inclusion,
The global financial crisis,
financial institutions
and monetary

JEL Classification Codes : E50 ؛ F33 ؛ G01 ؛ G21

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: dif.fodilbachir@gmail.com

1- مقدمة :

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة العالمية 2008، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي.

وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتنمى مع قدراتهم وتبذلهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل.

وعلى غرار جميع الدول وضعت الجزائر استراتيجيات خاصة تضم جملة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي ورفع مستوياته وفقا لبيئتها المالية الخاصة.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما مدى تحقيق مستويات الشمول المالي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ماذا نقصد بالشمول المالي؟
- ✓ ماهي مقومات الشمول المالي؟
- ✓ ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية.

1- أهمية الدراسة:

في ضوء تزايد اهتمام البنوك المركزية بالشمول المالي فقد أصبح من الضرورة الاهتمام بزيادة الوعي عن الشمول المالي وأهدافه ومدى علاقته بالأهداف التقليدية للبنوك المركزية، وذلك لوجود عدة تساؤلات في شأن مدى أهمية تبني البنوك المركزية مبادئ الشمول المالي كهدف أساسي لها، وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.

2- أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة من خلال:

- ✓ محاولة الوصول إلى تعريف شامل للشمول المالي؛
- ✓ التعرف على مقومات الشمول المالي؛
- ✓ مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية.

3- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للتعرف على مفاهيم الشمول المالي وتحديد تعريف شامل لها وللتعرف أيضا على مقومات الشمول المالي، والتحليلي من خلال دراسة لبعض الدول العربية ومدى تطبيقها للشمول المالي، بالإضافة إلى الأسلوب المقارن بين الجزائر وبعض الدول العربية ومدى التفاوت فيما بينها.

4- محاور الدراسة:

للإلمام بجوانب الموضوع وللإجابة على الإشكالية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

- ماهية الشمول المالي؛
- مقومات الشمول المالي؛
- الشمول المالي في الجزائر.

II- الدراسات السابقة :

تم التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من البحوث والدراسات السابقة نذكر منها:

- 1- صورية شني، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 02، 2018، حيث عالج الباحثان الإشكالية التالية: هل استطاعت جمهورية مصر العربية تحقيق الشمول المالي من خلال استراتيجيتها؟ وإلى أين وصلت في ذلك؟ وقد توصل الباحثان إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستدامة ومسؤولة، فمنذ عام 2010 قامت عدة دول بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التقدم نحو الشمول المالي، وهيئت السياسات التنظيمية لذلك، وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.
- 2- نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، 2019، حيث عالج الباحث الإشكالية التالية: ما هو دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي؟ وماهي متطلبات تحقيقه في الدول العربية؟ وقد توصل الباحث إلى أن الدول العربية بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية السوق وبهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية من خلال توفيرها للأطر المؤسسية والقانونية التي تتسجم ومتطلبات اقتصاد السوق.
- 3- فلاق صليحة، حمدي معمر، حفيفي صليحة، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019، حيث عالج الباحثون الإشكالية التالية: ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، وقد توصلوا إلى دول العالم العربي تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي يشهده هذا المؤشر خلال سنة 2017، حيث بلغت 37% مقارنة بـ 69% للمتوسط العالمي، كما أن هناك تفاوت فيما بين الدول فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة 52.9% تليها السعودية بنسبة 35.7% ثم البحرين بنسبة 34.9% في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بنسبة 4.7%.

III- ماهية الشمول المالي:

1- تعريف الشمول المالي:

يمكن أن نعرف الشمول المالي من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي والمهتمة به وتعريفات بعض الدول.

تعريف البنك الدولي: يعني أن الأفراد والمؤسسات لديها إمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجاتهم من معاملات، مدفوعات، ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة.

حسب البنك الدولي إن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب من الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية، إن حساب المعاملات يمثل أيضا وسيلة للاستفادة من خدمات مالية أخرى لذلك فإن تمكن الأفراد عبر مختلف أنحاء العالم من فتح حساب معاملات يعتبر من النقاط التي يركز عليها كثيرا البنك الدولي في مبادرة UFA2020 Universal Financial Access (World banque).

تعريف التحالف الدولي: من أجل الشمول المالي يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من الدول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص بها للشمول المالي وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية التي تتفرد بها ومن جهة أخرى فإن الوصول إلى صياغة التعريف يعني وضع اللبنة الأولى لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، حيث توصلت 15 دولة إلى وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات:

التعريف في دولة ماليزيا: الشمول المالي هو حق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة ويسعر مناسب باحترام كامل لكرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض، والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية

التعريف في البيرو: الشمول المالي هو الدخول والاستعمال للخدمات المالية من طرف كل شرائح المجتمع

التعريف في تركيا: الشمول المالي هو مفهوم واسع يشمل قابلية الدخول المالي التعليم المالي والحماية المالية للمستهلك (guide line note, n°: 28 july 2017).

تعريف صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب (بنك الجزائر، ص:1).

2- نشأة وتطور الشمول المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرثت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث

تبنّت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية (سميرعبدالله، 2019).

3- توجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية: (لحيلج وعموري، 2016، ص 220-221)

يواجه القطاع المالي العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحولات الجذرية في الصناعة المصرفية ومنها دخول المؤسسات غير البنكية في ميدان العمل المصرفي التي زادت من حدة المنافسة، حيث أصبح لزاما على البنوك التجديد وتبني فلسفة البنوك الشاملة.

فالبنوك الشاملة تمثل كيانات مصرفية تسعى وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، بحيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

وتعود ظاهرة توجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية إلى عدة أسباب أهمها:

- الدافع الذاتي المستمر للبنوك لتطوير أدائها، خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الفاعلة والقادرة على رصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتوأكب معها.
- الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتها وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من بنك واحد.
- شكلت المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة.
- يترتب على الاتجاه نحو البنوك الشاملة جملة من الإيجابيات:
- تحقيق وفورات في التكاليف نتيجة العمل على أساس الحجم الكبير.
- تنوع وزيادة مجال الخدمات يؤدي إلى كسب شريحة واسعة من العملاء.
- التنويع الهيكلي لمكونات محفظة القروض والاستثمارات بما يترتب عليه خفض المخاطر الائتمانية.
- تنويع مصادر الإيرادات من خلال ممارستها للوظائف التجارية والاستثمارية.
- ورغم هذه المزايا التي يمكن أن تحققها البنوك الشاملة إلا أن عليها بعض المآخذ:
- صعوبة الإشراف والرقابة في حالة البنوك الشاملة بحيث تصبح أكثر تعقيدا.
- إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى.
- احتمال تركيز السوق وممارسة الاحتكار من طرف هذه البنوك.

تحتاج عملية التحول نحو إقامة بنوك شاملة إلى توافر العديد من المتطلبات التي تحكمها، ومن أهمها الإدارة البنكية الحصيفة أي درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية. واستنادا إلى ما سبق فإن الارتباط بين الحوكمة والصيرفة الشاملة يرجع في الأساس إلى العوامل التي ساعدت وساهمت في تعميق الحوكمة والتي أفرزت متغيرات كثيرة، اضطرت بموجبها البنوك إلى إتباع أسلوب جديد تمكنت من خلاله الخروج من الإطار التقليدي للأنشطة المصرفية إلى تبني أسلوب الصيرفة الشاملة وشجع على ذلك موجة التحرر من القيود التشريعية والتنظيمية، وزيادة المنافسة في مجال الأعمال المصرفية وتقليل الفجوة بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية.

4- أهمية الشمول المالي:

- أصبح لإدماج الشمول المالي أولوية بالنسبة لصانعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية على مستوى العالم للأسباب التالية: (لبنى بوطمين، 2018، ص:6).
- تم تحديد الشمول المالي كعامل تمكيني لـ 7 من أهداف التنمية المستدامة؛
 - التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت من جديد التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين للدمج المالي الرقمي؛
 - تعتبر مجموعة البنك الدولي أن الشمول المالي عنصر تمكين رئيسي للحد من الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وطرح هدفا عالميا طموحا للوصول إلى الموارد المالية بحلول عام 2020؛
 - ثبت وجود علاقة وثيقة بين الاندماج المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، من الصعب تصور متانة الاستقرار بينما جزء كبير من السكان والشركات مستبعد ماليًا من النظام الاقتصادي؛
 - يعزز الاندماج المالي التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على التنوع والجودة في منتجاتها من أجل جذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، والدخول في قانونية بعض القنوات غير الرسمية؛
 - يكون الدمج اجتماعيا زيادة الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض، مع الاهتمام خاصة بالنسبة للمرأة وإمكانية الوصول للأفراد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال الخدمات المالية، مما يجعلها متاحة للمجموعات المهمشة في المصلحة العامة لخلق الوظائف، مما يساهم في النمو وبالتالي للحد من الفقر، وتحسين توزيع الدخل، والارتفاع في مستوى المعيشة.

5- أهداف الشمول المالي:

- يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليًا وذلك من خلال:
- زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي؛
 - تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة؛
 - توعية وتنقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك لحماية حقوقهم (صالحيلي، 2018، ص:4).
- هذا بالإضافة إلى ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد على المدفوعات النقدية كوسيلة أساسية لتسوية المعاملات المالية والتجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية والالكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة صغيرة، وتأتي أهمية هذا التحول لما يترتب عن استمرار التعامل النقدي من مضار على جهود التنمية الاقتصادية المتمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم استفادة محدودي الدخل من الخدمات المالية الحديثة وضعف الثقافة الادخارية والاستثمارية وتيسير غسيل الأموال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

لذلك فإن التحول إلى نظام المدفوعات المصرفية الالكترونية يشجع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي ويضبط نشاط المشاريع المقاولاتية ويسهل آلية دعمها ومرافقتها. (مقال منشور، طيبة للاستثمارات، 2017، ص:7).

6- خصائص الشمول المالي:

يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول، فعلى مدى العقود القليلة الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مقدمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للقراء غير المتعاملين مع البنوك، وتشمل هذه الجهات على منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية وبنوك تجارية وحكومية، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ومقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية، والتحول البرقي، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع، وفي كثير من الحالات أصبحت نماذج الأعمال ومقدمي الخدمات الجديدة حيوية وفاعلة بفضل الابتكارات التقنية ومنها انتشار استخدام الهواتف المحمولة في أرجاء العالم، وهو ما يعزز انتشار فكرة الشمول المالي. كما يساعد الشمول المالي أيضا تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية، كما يساهم في إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

IV- مقومات الشمول المالي :

بعدما تعرفنا في المحور السابق على ماهية الشمول المالي سنتطرق في هذا المحور إلى مقومات الشمول المالي.

1- كيفية تحقيق الشمول المالي:

حتى تحقق أي دولة الشمول المالي لابد من: (البنك المركزي المصري، ص: 1).

- عمل دراسة من أجل معرفة الخدمات المالية الموجودة، وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها، وهي أول خطوة تستطيع الدولة وضع أهدافها ترفع بها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة؛
- حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع المصرفي والمالي يتم عن طريق:
- حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة؛
- تزويد العميل بكل المعلومات اللازمة في كل مراحل تعامله مع مقدمي الخدمات المالية؛
- توفير خدمات استشارية إذا احتاج العميل؛
- الاهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

2- مبادئ المجموعة العشرين للشمول المالي:

تهدف المبادئ التالية إلى تقديم العون والمساعدة لتهيئة بيئة تنظيمية وبيئة خاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار.

- القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق تجاه الشمول المالي للمساعدة على تخفيف وطأة الفقر؛
- التنوع:** تنفيذ نهج السياسات التي تشجع المنافسة وتتيح حوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية واستخدام نطاق واسع من الخدمات؛
- الابتكار:** تشجيع الابتكار التكنولوجي والمؤسسي كوسيلة لتوسيع نطاق سبل الوصول إلى النظم المالية واستخدامها ويتضمن ذلك معالجة نقاط الضعف في البيئة الأساسية؛
- الحماية:** تشجيع نهج شامل تجاه حماية العملاء والاعتراف بأدوار الحكومة وجهات تقديم الخدمة والعملاء؛

التمكين من أسباب القوة: تطوير التنقيف المالي والقدرات المالية؛
التعاون: تهيئة بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق داخل الحكومة، وكذلك تشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين؛
المعرفة: الاستفادة من البيانات المحسنة لوضع سياسات قائمة على أدلة وشواهد وقياس التقدم المحرز، ودراسة النهج التراكمي الخاص "بالاختبار والتعلم" المقبول لكل من الجهة التنظيمية وجهة تقديم الخدمة؛
التناسب: وضع إطار للسياسات الخاصة بالنواحي التنظيمية بما يتناسب مع المخاطر والمنافع المتأتية من هذه المنتجات والخدمات المبتكرة ويستند إلى فهم الفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي؛
إطار العمل: النظر بعين الاعتبار في الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية، والظروف المحلية وتدعيم مناخ قادر على المنافسة: نظام متناسب ومرن ويستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونياً، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمتربط على نطاق واسع.

3- مؤشرات الشمول المالي:

تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات المالية وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي الصادرة عن مجموعة البنك الدولي والمسماة قاعدة بيانات Global Findex هي المصدر الأكثر موضوعية، مع توفير قابلية المقارنة الجغرافية والزمنية لجهود الدول في تحسين مستويات الشمول المالي، والتي صدرت في نسختها الأولى عام 2011 وتم إصدار النسخة الثانية منها في أبريل 2015 لتشمل بيانات عام 2014 تقدم هذه القاعدة مجموعة من المؤشرات التي تدرس سلوك الأفراد حول العالم والمرتبطة بأهم الأنشطة المالية كالإقتراض والادخار.

حيث تم جمع بيانات من خلال مسح يغطي 150 ألف شخص في 143 بلد منها الكويت وتغطي عينة المسح 972 من سكان العالم، تم اختيار العينة في كل بلد من السكان المدنيين وبشكل عشوائي، كما تم إجراء المقابلات بشكل شخصي في البلدان التي نقل تغطية الهواتف فيها عن 80% من السكان، وتم تجميع البيانات خلال سنة 2014 ووفقاً لنتائج المؤشر، تصدرت كل من الدنمارك وفلندا والسويد والنرويج ونيوزلندا الترتيب العام للمؤشر بتحقيقها نسبة 100%.
 قد بلغ عدد المؤشرات الرئيسية الإجمالي في جويلية عام 2014 من المسح 96 متغيراً رئيسياً بالإضافة لمؤشرات فرعية ترتبط بكل من هذه المؤشرات، كحساب المؤشر وفقاً للجنس والعمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن وغيرها من المتغيرات الاجتماعية والديمقراطية الأخرى، ليقارب عدد المتغيرات الإجمالي 432، والتي استعرضت الجوانب التالية: (مزبود ابراهيم، 2018، ص: 8).

- المؤشرات الخاصة بامتلاك حساب في مؤسسة مالية رسمية؛
- المؤشرات المرتبطة بكيفية وكثافة والغرض من استخدام الحساب المصرفي؛
- مؤشرات استخدام الحساب للقيام بعمليات دفع الفواتير بمختلف أنواعها؛
- المؤشرات المرتبطة بسلوك الأفراد عند الادخار والائتمان؛
- مؤشرات المرونة المالية التي تخص قدرة الأفراد على الحصول على أموال في الحالات الطارئة؛
- المؤشرات المرتبطة باستخدام الانترنت والهواتف.

4- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد، فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، وتوفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة وترفع الإنتاجية والدخول والتي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية وقد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملاءمة والتي من شأنها " تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلسلة الاستهلاك وإدارة المخاطر المالية التي يواجهونها، والاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال"(البنك الدولي 2015).

لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر. وشهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، ولا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية وشركات التأمين والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التنمية المجتمعية، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التآجيري، وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي.

ولكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك من اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والهواتف والكمبيوترات اللوحية الذكية، وزادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخول الدنيا والمستثمرين الصغار، وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق، وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، والعمل على الحد من البطالة والفقر، ويحفز الابتكار، فالتثقيف المالي بحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي(INFE) هو " العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين بطبيعة الخدمات والمنتجات المالية المتاحة والمخاطر المصاحبة لاستخداماتها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد و/أو النصيحة الموضوعية المتعلقة بها، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية من خلال زيادة وعيهم بالقرض والمخاطر المالية وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم بالجهات التي يمكن التوجه لها في حالة احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم".(صندوق النقد العربي 2015).

لذا أصبح من المعترف به عالميا، أن التثقيف المالي يشكل خطوة أساسية ومحورية لتحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي لضمان تحقيق الشمول المالي (سمير عبد الله، 2016، ص:18).

V- الشمول المالي في الجزائر:**1- واقع الشمول المالي في الجزائر.**

وفقا لصندوق النقد الدولي لا تزال المنطقة العربية تسجل إحدى أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث أن 18% فقط من عدد السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014 (وهي آخر بيانات متوفرة حتى 2018) مقارنة مع 43% في الدول النامية عامة و 24% في دول إفريقيا. جنوب الصحراء، وتتخلف هذه النسبة إلى 13% عند النساء، كما تشير أرقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي سنة 2014 على المنطقة العربية (باستثناء دول الخليج الست) تسجل أعلى نسبة من البالغين المحرومين من الخدمات المالية، حيث أن 80% من السكان ليس لديهم حساب مصرفي، كما أن نسبة الشمول المالي في الوسط العربي يتراوح بين 21% و 26% عام 2016 وامتلاك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي 34%. أما بخصوص الجزائر تشير بيانات الشمول المالي التي تنشرها الهيئات المالية المتخصصة (البنك الدولي) أن الجزائر تحتل المرتبة 141 عالميا في مؤشر الشمول المالي متأخرة عن لبنان، عمان، الكويت، قطر التي تحتل مراتب لا بأس بها في هذا المؤشر كما أن هناك تباين في معظم المؤشرات في الجزائر خلال العقد الأخير حيث أنه وصل ممتلكو الحسابات البنكية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة 50.5% وفوق سن 25 سنة 57.5%، كما أن نسبة البالغين الذين اقترضوا من جهات غير رسمية خاصة 1.5% ونسبة الاقتراض من العائلة والأصدقاء 13.2%، وهذا المؤشر الأخير يدل على نسبة كبيرة من الجزائريين (كباقي الدول العربية) مازالت تفضل الاقتراض من العائلة والأصدقاء كما تشير البيانات أن نسبة كبيرة من الجزائريين يفضلون الاقتراض من الجهات غير الرسمية (1.5%) وقد يرجع ذلك إلى منطق التركيز نسبة كبيرة من البنوك على إقراض طبقات معينة من المجتمع دون الأخرى (بزارية محمد، خلفاوي مونية، 2018، ص: 6).

2- مقارنة الشمول المالي بين الجزائر وبعض الدول العربية.

على الرغم من الزيادة الملحوظة في ملكية الحسابات في معظم الدول العربية بين عامي 2011 و 2017، نجد تبايناً كبيراً بين الدول. ففي عام 2017، كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والكويت عند 88%، و 83%، و 80%، على التوالي، في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن، وجيبوتي، والسودان، وموريتانيا، وجزر القمر، والعراق، وسوريا، ونجد الجزائر احتلت مرتبة لا بأس بها مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية حيث نجد هاته النسبة خلال 2014 وصلت إلى 50% وانخفضت سنة 2017 لتصل إلى 43% وهذا راجع للظروف الاقتصادية التي مرت بها الجزائر (الجدول 1).

وسجلت الإمارات العربية المتحدة الارتفاع الأكبر في نسبة الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات من 59.7% عام 2011 إلى 88.2% عام 2017، تليها السعودية (من 46.4% عام 2011 إلى 71.7% عام 2017)، فمصر التي شهدت ارتفاعاً في ملكية الحسابات من 9.7% عام 2012 إلى 32.8% عام 2017. أما في العراق، فبلغت نسبة الشمول المالي 22.7% عام 2017 مقابل 10.6% عام 2011، وتعود أسباب التحسن إلى إجراءات المصارف المتمثلة بتطوير خدماتها من خلال توظيف رواتب الموظفين ومنح المزيد من القروض، فضلاً عن تنامي عدد شركات الدفع الإلكتروني. (الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، 2019).

الجدول(01): الشمول المالي في الدول العربية - ملكية حسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما

2017	2014	2011	
88.2	83.7	59.7	الإمارات العربية المتحدة
82.6	81.9	64.5	البحرين
79.8	72.9	86.8	الكويت
71.7	69.4	46.4	السعودية
44.8	46.9	37.0	لبنان
42.8	50.5	33.3	الجزائر
42.5	24.6	25.5	الأردن
36.9	27.4	غ.م	تونس
32.8	14.1	9.7	مصر
25.0	24.4	19.4	فلسطين
22.7	11.0	10.6	العراق
20.9	22.9	17.5	موريتانيا

- المصدر: البنك الدولي 2017.

لقد سجّلت الدول العربية تحسناً ملحوظاً في نسب الشمول المالي لدى النساء (جدول 2)، خصوصاً في السعودية، حيث ارتفعت ملكية الحسابات بين النساء بشكل كبير من 15.2 % عام 2011 إلى 58.2 % عام 2017، وفي الإمارات (من 47.2 % إلى 76.4 %)، وفي البحرين (من 48.8 % إلى 75.4 %)، وفي مصر (من 6.5 % إلى 27 %)، وفي الجزائر (من 20 % عام 2011 إلى 40 % عام 2014) ولكن انخفضت هذه النسبة عام 2017 لتصل إلى 29%. وذلك بسبب الظروف السالفة الذكر من جهة أخرى، لا تزال النساء تعاني من إقصاء مالي في كل من اليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا وفلسطين والمغرب والعراق، حيث يملك أقل من 20 % من النساء حسابات في مؤسسات مالية رسمية، وتنخفض هذه النسبة إلى أقل من 2 % في اليمن. وتستمر الفجوة بين الجنسين في مسألة الشمول المالي نتيجة امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في معظم الدول العربية، حيث لا تزال المرأة العربية تعاني بشكل عام من صعوبة الوصول إلى القنوات المالية الرسمية أكثر من الرجال، نتيجة الحواجز الهيكلية (بما في ذلك القيود القانونية)، والعقبات التنظيمية (متطلبات اعرف عميلك)، وبالتالي تفقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

الجدول(02): الشمول المالي في الدول العربية - ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاما: ذكورا وإناثا

إناث			ذكور			
2017	2014	2011	2017	2014	2011	
75.4	66.7	48.8	92.7	90.0	68.6	الإمارات العربية المتحدة
73.5	64.0	79.6	86.3	90.2	79.0	البحرين
58.2	61.1	15.2	83.3	79.3	92.7	الكويت

السعودية	72.7	75.3	80.5	غ.م	غ.م	59.5
لبنان	49.4	62.4	56.7	20.4	40.1	29.3
الجزائر	46.4	60.9	56.3	17.4	15.5	26.6
الأردن	7.33	33.3	56.3	غ.م	20.7	28.4
تونس	غ.م	34.2	45.7	6.5	9.3	27.0
مصر	12.7	18.8	38.7	6.5	9.3	27
فلسطين	28.7	27.3	34.4	10.2	21.2	15.9
العراق	13.5	14.6	25.8	7.5	7.4	19.5
موريتانيا	23.3	24.8	26.3	12.1	21.1	15.5

المصدر: البنك الدولي. 2017.

3-التحديات التي تعوق توسيع الشمول المالي.

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك فإنه في بعض الحالات مازالت ملايين من تلك الحسابات خاملا وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي: (بطاهر بخته، عقون عبدالله، 2018، ص: 20).

عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفوة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOS) وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وأشار على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقوبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض،

بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

VI-خاتمة:

- أثبتت عديد الدراسات والتجارب دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي ومن ثم المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث حظي موضوع الشمول المالي على اهتمام دولي وإقليمي كبير جداً في الآونة الأخيرة، إذ تسعى الدول جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي للوصول إلى ترقية الخدمات المالية وتوفيرها للجميع خاصة في المناطق الريفية وكذا الاهتمام بتمكين المرأة وذوي الدخل المحدود والتقليل قدر الإمكان من تهميش بعض الفئات مالياً، حيث لا تزال معدلات الاستبعاد المالي مرتفعة في الدول العربية - وبدرجة أقل في دول الخليج العربي - وعلى رأسها الجزائر.
- بالرغم من كل الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر والذي يلعب فيه بنك الجزائر دوراً رئيسياً إلا أنه لا يزال هناك الكثير لفعله للارتقاء بالخدمات المصرفية وتطويرها للوصول إلى خدمات مالية شاملة للجميع، حيث أن ذلك يتطلب المزيد من الجهود لذلك نوصي بما يلي:
- ينبغي العمل على الاستمرار في عصنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية؛
 - العمل على توسيع الشبكة المصرفية على مستوى التراب الوطني، من خلال فتح وكالات بملكية أخرى في مناطق مستبعدة مالياً لإتاحة الخدمات البنكية لكل فئات المجتمع؛
 - تسهيل إجراءات الوصول إلى الخدمات البنكية وتسريع وتيرة معالجة ملفات القروض؛
 - ضرورة الاهتمام بوضع استراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات البنكية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي؛
 - إتاحة التمويل من طرف البنوك بإجراءات ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المقاولاتية لدفع عجلة التنمية؛
 - فسح المجال أمام الصيرفة الإسلامية، حيث وجد أن المصارف الإسلامية تعمل على تعزيز الشمول المالي، باستقطابها لمن يمتنعون عن التعامل مع المصارف الربوية لاعتقادات دينية؛
 - تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية؛
 - إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
 - التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية؛
 - إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تلعب دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في المنطقة العربية؛
 - تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف؛
 - تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها؛

- تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية في المنطقة العربية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. فمن الضروري مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة، تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
- ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

VII-قائمة المراجع:

• المقالات:

- تيسير التعامل بالحسابات المصرفية، خطوة نحو الشمول المالي، مقال منشور، طيبة للاستشارات، القاهرة، مصر، سبتمبر 2017، ص: 7.
- الطبيب لحيلج، ريم عموري، " الحوكمة المصرفية في ظل التحولات العالمية"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، أكتوبر 2016، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

• المداخلات:

- بزارية محمد، خلفاوي مونية، الشمول المالي لدعم وتعظيم التحولات المالية للمهاجرين الجزائريين، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص: 6.
- بطاهر بخته، عقون عبد الله، الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول -تجارب بعض الدول- ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص: 20.
- صالحى ليلي، المقالة النسوية مدخل لتمكين المرأة اقتصاديا وأداة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر - آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص: 4.
- لبنى بوطمين، التمويل الإسلامي تجسيد لمعنى الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني: تعزيز الشمول المالي في الجزائر - آلية دعم التنمية المستدامة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص: 6.
- مزويد ابراهيم، بلحيانى خديجة، أهمية صناعة التأمين المصرفي في تحقيق الشمول المالي، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول: تعزيز الشمول المالي في الجزائر، آلية لتدعيم التنمية المستدامة، جامعة الجبالي بونعامة، خميس مليانة، يومي 5-6 ديسمبر 2018، ص: 8.

• المواقع:

- الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، العدد 458، إدارة الأبحاث والدراسات، متاحة على الموقع: <http://www.uabonline.org> تاريخ الاطلاع 2019/06/18 الساعة [11:56].
- سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016، ص: 18، متوفر على الموقع: <http://www.MicrofinanceGateway.Org> تاريخ الإطلاع 2019-4-1، الساعة: [11:35].

• النشريات:

- بنك الجزائر، الشمول المالي، النشرة التعريفية، ص: 1.

- البنك المركزي المصري، الشمول المالي، النشرة التعريفية، ص: 1.
- البنك الدولي 2015.
- صندوق النقد العربي 2015.
- www.World banque.Org, vu le 31-3-2019 .
- AFI, defining financial inclusion, guide line note, n°: 28 july 2017